



راكان النصف



خالد الخالد



مشاري العصيمي



محمد الصقر متحدثا

أثناء ندوة «ماذا بعد حكم الدستورية؟» أمس الأول

# التحالف الوطني: حل مجلس 2009 وتعديل الدوائر من خلال البرلمان مطالب المرحلة المقبلة

وتساءل العصيمي: «هل نرضى بعودة مجلس 2009 ويشترع باسمنا، لاسيما في ظل أن ثلثه محال إلى النيابة بتهمة الرشوة؟»، مؤكداً أن هذا مرفوض 100٪. وبين العصيمي أن الطريق الثاني في التحريض الذي يريدونه هو إصدار مرسوم ضرورة بتعديل قانون الانتخابات، مشيراً إلى أن مرسوم الضرورة تنظمها المادة 76 من الدستور، التي تعطي الحق في إصدارها خلال اجازات دور الانعقاد أو خلال حل المجلس ولحالات الضرورة، متسائلاً: هل قانون الانتخابات من حالات الضرورة؟ وأشار إلى أن الميزانية يجب أن تصدر ويعمل بها من أول مارس، فلماذا لم تصدر بمرسوم ضرورة؟ فإيهما أهم الميزانية أم قانون الانتخابات؟ ثم وجه رسالة إلى من يحرض على الطرفين بأن القوى الشعبية متفقة على عدم الحاجة إلى إصدار مرسوم ضرورة ولا عودة لمجلس 2009. وأضاف: «نحن لا نستعدي، فنحن طلاب حق ومدافعون عن الدستور، ونريد الهدوء في البلد والاستقرار، الذي لن يأتي إلا بالحفاظ على الدستور في ظل تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات»، لافتاً إلى أن «التمنية متوقفة في البلد نتيجة الإدارة الفاسدة، ولب الدولة في إصلاحها». وذكر أنه خلال 12 سنة وهي مدة عضويته في مجلس الأمة لم يوافق على الميزانية، لأنها لم تقدم وفق خطة، ووجه حديثه إلى الحكومة بضرورة إصدار قانون بتعديل الدوائر، لأنه لا تمسوا في هذا الطريق، وعليكم حل مجلس 2009 والدعوة إلى الانتخابات وفق النظام الحالي».

عبدالله الباول

وتابع أن «الصرعات السخيفة اضاعت البلاد، حتى بات الجميع يشكك فيمن حوله»، مشدداً على أن قوة الكويت في تنوعها، ومن الطبيعي أن تختلف في الرؤى ووجهات النظر، لكننا يجب أن نتوحد على مصلحة الوطن. من جانبه، قال النائب السابق مشاري العصيمي: «بداية اتوجه بالشكر إلى التحالف على دعوته الكريمة، ونحن نعيش اليوم كما عشناً بالسابق أزمة تزداد، وأصبحت لدينا مناعة من هذه الأزمات». وأضاف العصيمي: «أني سعيد بأنه بعد 50 سنة من تطبيق الدستور طبقت المادة 50 من خلال حكمين تاريخيين للمحكمة الدستورية، التي كانت تقول في السابق عن المراسيم الاميرية انها خط احمر ولا تتدخل بها، كونها من أعمال السيادة، وأنا كرجل قانون عندما أرى هذه المحكمة بهذه التشكيكية احييها بعد حكمها التاريخي الذي اعتبرت فيه مرسوم حل المجلس، سيئ الذكر، هو والعدم سواء». وشدد على أن حل المجلس كان خطأ واضحاً، مؤكداً أنه «بغض النظر عن موقفنا من مجلس 2009 فإن الحكم بعودته سليم 100٪، فنحن نتحدث عن مبادئ دستورية رسخها حكم المحكمة»، مضيفاً: «نرى اليوم على الساحة من يهدد وأكد أن «إبداء الرأي حق لكننا نرفض التحريض على عودة مجلس 2009 وممارسة مهامه، حتى يصدر قانون بتعديل الدوائر»، مشدداً على أن «الشعب كله يقول ان مجلس 2009 ساقط شعبياً، وهو ما قاله مرسوم الحل، وأكد وزير الإعلام»، لافتاً إلى ما جاء في مرسوم حل مجلس 2009



دموضي الحمود

وأضاف النصف: «أصبحنا ندور في حلقة مفرغة، فللشعب الحية دولة الدستور وسيلة وليست غاية»، مؤكداً أن «الكويت دولة مدنية ذات مرجعية دستورية شاء من شاء وأبى من أبى». وذكر أن «القوى السياسية متفرقة، وكل واحد يحاول الغاء الآخر حتى يصبحنا في كل أزمة نمر بها تظهر نبرات التشكيك في الآخر»، معتبراً أن «السلطة قامت بتكريس الفجوة بين المواطنين متبعة مبدأ فرق تسد حتى تحكم السيطرة على الجميع». وأشار إلى أن «الحكومة قبل عشر سنوات رفعت شعار تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وخلال كل هذه الفترة استطاعت دول الخليج استقطاب استثمارات 30 مليار دينار، حصلت الكويت منها على مليارين فقط»، مؤكداً أن «الحكومة المنتخبة هي الحل في تكريس مبدأ أصيل لعمل ديموقراطي، وهو الانتقال السلمي للسلطة، وقيل كل هذا تكريس حق الفرد في الترافع أمام المحكمة الدستورية لضمان حقوقه».

في مخرجات الانتخابات، وإن كانت المخرجات في الكويت ليس بها عدالة، حيث لا يوجد قانون يتصف بالعدل المطلق». وأشار إلى أن «هناك من تخوف من أغلبية 2012 لأنها ألغت آخرين، وقد جاءت هذه الأغلبية نتيجة سوء تصرف الحكومة»، مضيفاً «تعرفون جيداً مخرجات مجلسي 2008 و2009 واعتقد الآن أن الظروف مختلفة»، مشدداً على ضرورة أن يكون تغيير الدوائر عن طريق مجلس الأمة. واختتم الصقر حديثه برفضه إصدار الحكومة مرسوماً بتعديل الدوائر بعد أن ذهبت إلى المحكمة الدستورية التي أقرت دستورية القانون وحصلته. من جهته، قال الناشط السياسي ركان النصف أن «غاية طموحاتنا هي الحفاظ على الدستور، وهذا طموح ضعيف، فحكم المحكمة الدستورية قضى دستورية الدوائر الخمس وعودة مجلس 2009 للمحل برغبة شعبية واميرية، ورغم كل هذا لا يزال البعض يحاول تغيير الدوائر».



دانة التنصار

سدة البرلمان وقد اتبعوا النهج ذاته في أقصاء الآخرين»، متمنياً من الطرفين الاتعاض من الماضى واحترام الدستور والرأي والرأي الآخر. وتطرق الخالد إلى القضايا المستقبلية التي تأتي في مقدمة اهتمامات التحالف والقوى الوطنية وهي الدفع نحو استقلال القضاء وحق لجوء الفرد إلى المحكمة الدستورية، إضافة إلى انشاء مفوضية للانتخابات، ومحاربة الفساد الإداري فضلاً عن حالة القوائم ذات الشبهات الدستورية التي المحكمة الدستورية لحمايتها، لافتاً إلى أن «التيار الوطني ليس مزاجياً ومسطرته الواحدة هي الدستور والقانون، ولم ولن يتغير وفقاً للمصلحة كما دأب البعض على ذلك». من جهته، قال النائب السابق محمد الصقر أن «موضوعنا (ما بعد الحكم) أو أقول (لماذا ذهبت الحكومة إلى الدستورية؟)»، مجيباً عن تساؤله بأنها «ذهبت بعد أن اكدت بنار مجلس 2012، فحكومة مستقبلية طلبت حل مجلس 2009».

أكد أمين عام التحالف الوطني خالد الخالد أن «الهدف من الندوة شرح موقفنا بعد حكم المحكمة الدستورية، وبالتعاون مع المنبر الديموقراطي أصدرنا بياناً اكدنا خلاله حق الحكومة في اللجوء إلى المحكمة، وهذا حق ندافع عنه دائماً، باعتباره خطوة في طريق اقرار قانون حق لجوء الفرد إلى الدستورية». جاء ذلك خلال الندوة التي اقامها التحالف الوطني مساء أمس الأول وحملت عنوان «ماذا بعد حكم الدستورية؟». وأضاف أن «المحكمة الدستورية بحكمها الأخير اكدت سلطتها في الرقابة على السلطتين التشريعية والتنفيذية وإنما خلال هذه المرحلة أحوج ما تكون إلى وجود رقابة على هاتين السلطتين بعد أن تمانتا في سلب حقوق الناس وطمس الدستور، مشيراً إلى أن «موقفنا واضح منذ البداية وهو ليس من حق الحكومة استخدام مرسوم ضرورة أو تعديل القوانين إلا من خلال مجلس الأمة». وفي المرحلة المقبلة سيكون الوضع مختلفاً، فالمحكمة أصدرت حكماً اكدت فيه أن قانون الانتخابات دستوري، وبالتالي ليس من حق الحكومة استخدام مرسوم ضرورة، أي استخدام هذه المراسيم سيكون لنا موقف واضح وحازم، ولن نقبل من الحكومة أو الحكم العيب بقانون الدوائر».

- الخالد: العيب الحكومي واستخدام المال السياسي دفعا للشعب إلى إيصال أغلبية 2012
- الصقر: الحكومة ذهبتها إلى المحكمة الدستورية اتخذت الخيار الصحيح
- النصف: ندور في حلقة مفرغة وكل طرف يحاول إلغاء الطرف الآخر
- العصيمي: لا حاجة إلى مرسوم ضرورة والعيب بالدوائر فتيل أزمة



جانب من الحاضرات خلال الندوة

### مزيد يطلب لقاء القيادة السياسية

اجرى النائب حسين مزيد اتصالات تهدف إلى مقابلة القيادة السياسية بأقرب وقت ممكن وذلك في محاولة منه لتقريب وجهات النظر بين المتخصصين في قضية اقتحام تلفزيون «الوطن». وكان مزيد التقى أهالي المحكوم عليهم بتلك القضية وأوضح لهم أنه قد طلب موعداً وبشكل عاجل مع القيادة السياسية وأنه سيحاول جاهداً معالجة القضية بالشكل السلمي وحلها بطريقة ودية. ورجحت مصادر بأن يلتقي مزيد القيادة السياسية خلال الـ 24 ساعة المقبلة.

حسين مزيد



جانب من الحضور خلال الندوة

## دليل الأطباء

خبرتنا عالمية - برنامج الأطباء الزائرين

### قسم الأسنان

الدكتور **إيسنر كريستوف**

متخصص في:

- جراحة تجميل الوجه والفكين.
- زراعة الاسنان بأحدث الانظمة العالمية.
- التركيب الفوري وزراعة الاسنان بعد الخلع مباشرة.
- العلاج الجراحي للفكين وعلاج امراض الفم والفك واللثة.
- معالجة الاسنان تحت التخدير العام.

مستشفى الراشد AL RASHID HOSPITAL

1886886 | WWW.ALRAASHIDHOSPITAL.ORG

خبرتنا عالمية

### الولادة الطبيعية

في الغرفة الخاصة

# 400 دك

تشمل: إقامة مدة يومين - كشف مجاني بعد الولادة - تخطيط جنين تحاليل دم (فصيلة الدم - صورة دم وسكر) للمولود: تحليل الدم للطفل بعد الولادة (فصيلة الدم - تحليل الهيموغلوبين تحليل الغدة الدرقية) فحص الكليتين ومفصل الحوض بالسونار كشف مجاني للطفل خلال اسبوع من الولادة

تحت إشراف نخبة من أطباء النساء والولادة

مستشفى الراشد AL RASHID HOSPITAL

2456 33 22 | شارع عبد الرزاق المتعب | الجھراء / عمان - 2456 33 22